الفصل الرابع

في خندق العداء

كسب الحريري معركته ضد لحود، وجاء التمديد للهراوى بَرْدًا وسَلَامًا، لكن كان على رجل لبنان القوي دفع الثمن، فلاشيء عند نظام الأسد دون مقابل، وكان أول ثمن دفعه الحريري من سلطته في تشكيل الحكومة.

فبينما حاول توزير تمام سلام ضمن تعديله الوزاريالذي أجراه في ذلك العام، رفض حافظ الأسد انضمام سلام لحكومة الحريري؛ نظرًا للعداوة بين الرجلين التينتجت عن سب سلام الأسد أمام غازي كنعان ووصفه بالأزعر (كلمة عامية لبنانية بمعنى قاطع طريق)، وكعادة الأسد انتظر فرصة الانتقام.

فوجئ سلام بخلو تشكيلة حكومة الحريري من اسمه، لكن المفاجأة زالت عندما التقاه غازي كنعان بإبلاغ سلام أنالحريري لم يدرج اسمه في التشكيل الجديد، وعلى الفور قرأ سلام ما بين السطور، فحافظ ينتقم منه الآن كما انتقم من أبيه سابقًا، وليس بوسع الحريري فعل شيء.

obeikandl.com

دفع الحريري ثمنًا ثانيًا تَمَثَّل فيمنح حكومته أول عقود خدمة الهاتف الجَوَّال لشركتي سيليس وليبانسيل اللتين يرأسهما لبنانيون وثيقو الصلة بعبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وأبنائهما، حيث بلغت نسبة خدام والشهابي ثلثي أسهم الشركة دون أن يدفعا دولارًا واحدًا لخزينة الدولة اللبنانية، ولو من باب ذر الرماد في العيون.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل منعت حكومة الحريري وجود أية شركات منافسة لهاتين الشركتين بالرغم من أسعار مكالماتها المرتفعة مقارنةً حتى بباقي شركات الجَوَّال، وبالطبع نال الأسد وعصابته في سوريا ولبنان حصتهما من الأرباح الخيالية لشركتي الجَوَّال، وتَعَشَّم الحريري أن يكف ذلك أيدي الأسد وحاشيته وعملائه عن مشروعات الدولة.

ثالث ثمن دفعه الحريري كان غض الطرف عن خسائر قطاع الاتصالات فيما يخص الهواتف الأرضية التي تسببفيها رجل أعمال لبناني على علاقات وثيقة بنظام الأسد.

أقام هذا الثَّرِيُّ المقرب من الأسد في زحلة أطباق إرسال واستقبال استخدمت في تحويل الاتصالات الهاتفية الدولية بعيدًا عن سنترالات الدولة اللبنانية عبر سنترالات غير مرخصة، حَوَّلَت نصف المكالمات الدولية بكلفة أقل من تلك التي تفرضها الدولة على شركات الاتصالات الأجنبية.

رابع ثمن دفعه الحريري هو موافقته على قانون احتيالي أقره البرلمان اللبناني في نفس العام، أوجب على السيارات اللبنانية التزود بمطفأة حريق كتدبيروقائي،وحتى يجبر الناس على شراء هذه المطافئ حُرِّرَت مخالفات عديدة لمن لم يزود سيارته بها.

كان السبب وراء إصدار هذا القرار هو امتلاك أحد الوزراء الموالين لسوريا شحنةً مستوردةًمن مطافئ الحريق أراد تصريفها في السوق ليجنيأرباح ما دفعه في شرائها،وما إن انتهى من بيع ما لديه حتى اختفى ذلك القانون.

استمر الحريري بعد كل ما قدمه من تنازلات في إقامة مشروعاته الناجحة التي شهد العدو قبل الصديق بأثرها البالغ في النهوض بلبنان،أوغر ذلك صدر حافظ الأسد عليه أكثر من ذي قبل، بعد أن أثبت قدرته على إفادة لبنان بالرغم من كل العقبات التيوضعها الأسد في طريقه.

حَلَّقَ الحريري بعيدًا عن لبنان وزار مصر والخليج وأمريكا وأوروبا، وتخطت شهرته الأفق، وأصبح الحريري ولبنان مرادفان لبعضهما البعض،واستغل الحريري صلاته في ضخ مزيد من الاستثمارات ليعوض بها النهب السوريالذي كَبَّدَ لبنان خسائر بمليارات الدولارات، وبدا الأمر مقلقًا للأسد.

رأى الأسد الحريري غَرَّد خارج جوقة التبعية، ولابد من رده لكن بعنف هذه المرة؛ حتى لا يتحرك من تلقاء نفسه،وبناءً على ذلك صدرت الأوامر لحزب الله ببعثرة أوراق الحريري وإعادة عقارب مشاريعه إلى الوراء، وكان الجنوب أيضًا هو صاعق التفجير كما كان منذ ثلاث سنوات.

الحادي والثلاثون من مارس 1996م،اندلعت اشتباكات ضارية بين حزب الله وإسرائيل عقب قصف الحزب مستوطنات شمال فلسطين المحتلة بصواريخ الكاتيوشا؛ فَرَدَّت القوات الإسرائيلية بقصف القرى الحدودية في جنوب لبنان،ونددت إسرائيل بخرق الحزب تفاهم تموز، وأعلنت أنها سترد بكل عنف.

زاد الحزب من قصفه بالكاتيوشا، وردت إسرائيل بقصف جوي مدمر نزح على إثره آلاف المدنيين، وبدلًا من تهدئة الأوضاع فَجَّرَها الحزب بازدياد مُطَّرِد دون حتى خشية على مواطنيه الشيعة الذين كانوا وقود المعركة غير المتكافئة.

لم يهتم حسن نصر الله لأمر ضحايا الجنوب الشيعة طالما أن ذلك هو ثمن إفشال الحريري كما أمر داعموه في دمشق وطهران،لكن الحريري استغل هذه الأزمة ليؤكد للحزب ومن وراءه أنه ماض في طريقه رغمًا عنهم.

لم يأبه الحريري لأفعال حزب الله بعدما فهم سابقًا الغرض الخبيث من ورائها،وفي الحادي عشر من أبريل 1996م استقبل الحريري الرئيس الفرنسي الجديد وصديقه القديم جاك شيراك على هامش اجتماعات أصدقاء لبنان لمساعدة الحكومة اللبنانية اقتصاديًافي برامجها لإعادة الإعمار،في حين ارتفعت وتيرة المواجهات في جنوب لبنان.

أصدررئيس الحكومة الإسرائيلية شيمون بيريز أوامره بقصف قرية قانا في قضاء صوربجنوب لبنان؛ لإجبارحزب الله على وقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على إسرائيل،لكن قصف الحزب استمرواستمرمعه الإجرام الإسرائيلي.

وتحت وطأة القصف العنيف للقرى الحدودية هرع المدنيون للنجاة بأنفسهم، ونزح مائتا ألف من سكان جنوب لبنان إلى بيروت وبقية المناطق اللبنانية في نسخة كربونية مما جرى عام 1993م،ووصلت الأمور لنقطة الانفجاربحلول الثامن عشر من أبريل 1996م.

في ذلك اليوم مارست إسرائيل هوايتها المعتادة في قتل المدنيين العُزَّل، وقصفت قانا بلا رحمة،وعندما هرب سكان القرية مستقلين حافلات أو راكضين للبحث عن ملاذ آمن كان الموت في انتظارهم.

احتمى بعض المدنيين بمقر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،لكن الطيران الإسرائيلي قصف المقر دون أدنى مراعاة للقوانين الدولية المحيدة للمدنيين في الصراعات، لتُسَطِّر إسرائيل مجزرةً جديدةً في تاريخها الإجرامي.

سقط مائة وسبعة قتلى لبنانيين جَرَّاء هذا القصف ما عرف وقتها بمجزرة قانا، والتي لاقت تنديدًا دوليًا دون إدانة إسرائيل كالمعتاد،وتَقَاطَرَ وزراء خارجية أمريكا وفرنسا وإيران على بيروت ودمشق لإيجاد حل للأزمة.

بموازاة جهدها الدبلوماسي،خاضت الولايات المتحدة معركةً أخرى في مجلس الأمن، واستخدمت حق النقض (الفيتو) لمنع إدانة إسرائيل،وقام وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر بجولات مكوكية بين تل أبيب ودمشق وبيروت، وطرح مبادرةً لوقف إطلاق النار لم تلق قبول الحريري.

استعاض الحريري عن المبادرة الأمريكية بأخرى فرنسية لقيت موافقة سوريا وإيران حليفي حزب الله عليها، وعرفت بتفاهم نيسان،وقد بذل الحريري فيها جهدًا خارقًا حتى أُطْلِق عليه مهندس تفاهم نيسان.

وُضِع هذا التفاهم موضع التنفيذ الساعة السادسة مساء السادس والعشرين من أبريل 1996م بعد موافقة إسرائيل عليه وضمان الولايات المتحدة بتنفيذ هذا التفاهم،وقد نَصَّ على:

بعد موافقة حكومتي لبنان وإسرائيل وبالتشاور مع سوريا فإن لبنان وإسرائيل سوف يكفلان الآتي:

1-ألا تشن المجموعات المسلحة (حزب الله) هجمات بالكاتيوشا أو أي سلاح آخر على إسرائيل.

2-ألا تطلق إسرائيل والمتعاونون معها أي نوع من السلاح على المدنيين في لبنان.

3- يتعهد الطرفان ألا يكون المدنيون هدفًا للهجوم تحت أي ظرف، وألا تستخدم المناطق المدنية الآهلة كقواعد لشن الهجمات.

4- يحق لأي من الطرفين ممارسة حق الدفاع عن النفس دون خرق هذا التفاهم.

5- تُشَكَّل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة، فرنسا، سوريا، لبنان، إسرائيل؛ لتراقب تطبيق التفاهم، كما تقدم إليها الشكاوى حال حدوث أية خروقات.

6- تنظم الولايات المتحدة مجموعةً استشاريةً تضم فرنسا والاتحاد الأوروبي وروسيا وأطراف أخرى للمساعدة في إعادة إعمار لبنان.

7- لن يكون هذا التفاهم بديلًا عن الوصول لحل شامل بين أطراف الصراع في الشرق الأوسط،وعليه يجب استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل من جهة، وسوريا ولبنان من جهة أخرى برعاية أمريكية.

وفيما يخص لجنة مراقبة الاتفاق،تَقَدَّم الحريربمقترح حول تشكيل اللجنة تَسَلَّمَه السفير الأمريكيفي بيروت ريتشارد جونزفي السابع من مايو 1996م،نَصَّ على التالي:

1- تشكيل لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار من الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا ولبنان وسوريا.

2- تجتمع هذه اللجنة في الناقورة، ويكون لها مقران:
الأول في صور والثانيفي نهاريا.

3- تجتمع اللجنة الفرعية في صور بحضور الولايات المتحدة وفرنسا ولبنان وإسرائيل.

4- تكون رئاسة اللجنة ونيابة رئاستها مداورةً بين أمريكا وفرنسا.

5- تتحمل كل دولة مصاريف الأعضاء الممثلين لها فياللجنة إلى جانب حصتها في الميزانية المشتركة.

6- تلتقي اللجنة بعد ثمان وأربعين ساعةً عقب وقوع أي حادث،وعقب التحقيق بثلاثة أيام تعلن النتيجة.

7- تستند اللجنة في تحقيقاتها لمعلومات ميدانية، ويمكنها الحصول على معلومات توفرها قوات حفظ السلام الدولية.

8- في حال لم تتمكن مداخلات اللجنة خلال ثلاثة أيام من حل المشكلة الطارئة،ولم تتمكن الحكومات بعدها بثلاثة أيام إضافية من حل المشكلة، تستخدم الدولة المدعية حقها في اللجوء إلى مجلس الأمن.

9- تلتزم الدول المعنية بعدم الرد على أي خرق خلال الأيام الثلاثة الأولى التي تنظر فيها اللجنة الشكوى.

10- عندما تنظر اللجنة المعنية بشكوى معينة،لا تشارك الجهتان المعنيتان (المدعية والمدعى عليها)في البحث.

كان الاتفاق - بالرغم من الكثير من التحفظات التي أُبْدِيَت عليه قبل دخوله موضع التنفيذ- نَصْرًا مُوَزَّرًاللحريريفي صراعه مع حزب الله،وصفعةً مؤلمةً على وجه قيادة الحزب التي رأت فيالحريري داهيةً سياسيًا إلى جانب قدرته الاقتصادية.

فَوَّت الحريري على مخلب القط (الإيراني- السوري) فرصة إثارة مزيد من المشاكل التي تعرقل سير مشروعاته في لبنان،وكتم حافظ الأسد غضبه من الحريريفي صدره، وقرر رد الصاع صاعين للحريري بعد مقترحه بشأن اللجنة بعدة أيام.

زار بابا الفاتيكان لبنان يومي العاشر والحادي عشر من مايو 1996م، وكان الحريري هو الشخصية التي لفتت أنظار الجميع خلال الزيارة، خاصةً بعد نجاحاته الأخيرة،غير أن الأسد نَغَّصَ الزيارة على الحريري بواسطة نجله ووريثه المستقبلي بشار.

وُجِّهَت دعوة للحريري لتناول الغداء مع بشار الأسد في مقر إقامة غازي كنعان بعنجر يوم الثالث عشر من مايو 1996م،ولَبَّى الحريري الدعوة معتقدًا أنها ستكون فرصةً لمد جسور التعاون مع رئيس سوريا القادم،غير أن بشارًا الأسد قلب توقعاته رأسًا على عقب.

شاب البرود لقاء الحريري وبشار في حضور كنعان، خاصةً أن بشارًا لم يكلف نفسه تهنئة الحريري بإنجازاته ولو من باب المجاملة،أما لقاءات الأسد الصغير مع إلياس الهراوي وسليمان فرنجية وطلال أرسلان-وهم عملاء سوريا فيلبنان- فقد كان الود فيها هو سيد الموقف.

شعر الحريري بالحزن وخيبة الأمل لأول مرة منذ تَوَلَّى رئاسة الحكومة بعد نهاية هذه الزيارة،ووَقَرَفي نفسه أن بشارًا يكرهه،وتلك مشكلة ستكون حجر عثرة في مخططاته المستقبلية عندما يتولى بشار السلطة،فالأخير سيسعى إلى إحباطها لمجرد أنه يمقت الحريري.

شكى الحريري ما جاش في صدره لصديقه الصحفي الشيعي حسن صبرة المعروف بمعارضته للتدخل السوري في لبنان،الذي هَوَّن عليه أحزانه وطيب خاطره بعبارات انتقاها بعناية،لَكِنَّ الحريري ظل يعانى نفسيًا لفترة غير قصيرة عقب هذه الزيارة، وزاد حافظ الأسد من معاناته.

طلب الأسد الأب من الحريري الاهتمام ببشار مرتين:

الأولى بطريقة مباشرة والثانية بشكل ضمني،فطلب الحريري نصيحة صديقيه عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي فيما يجب عليه فعله حيال هذا الطلب،فنصحه الاثنان ألا يلتقي بشارًا ويبقى بعيدًا عنه ففعل،غير أنه بعد فترة عاد ليطلب من خدام المشورة بشأن نفس الأمر.

أخبر الحريري(خدامًا) أن ساسةً لبنانيين يلحون عليه للقاء بشار بعدما سلمه أبوه إدارة الملف اللبناني،فَرَدَّ عليه (خدام) مستنكرًا:

"ما شأنك ببشار؟أنا لم أره حتى الآن، ولست مستعدًا لرؤيته."

حقق الحريري بعد فترة نجاحًا آخر زاد من حنق الأسد عليه، فقد حقق الحريري فوزًا كاسحًا في الانتخابات البرلمانية اللبنانية التي أُجْرِيَت في سبتمبر 1996م، ضمن بها تشكيل الحكومة مرةً أخرى بعد أن أحبط محاولات الأسد لإفشاله.

حاول الحريري خلال الانتخابات عقد تحالف مع رئيس الوزراء الأسبق سليم الحص للترشح للانتخابات بقائمة موحدة، طَلَبَ الحص مهلةً للتفكير، ووعده الحريري بإرسال فؤاد السنيورة تلميذ الحص النجيب وساعد الحريري الأيمن في إدارة أعماله، ليحصل على الرد النهائي من الحص.

وصلت الأنباء إلى غازي كنعان الذي ضغط على الحص بأوامر من الأسد للترشح على مقاعد معارضي الحريري في بيروت، وبالفعل استجاب الحص للضغوط السورية واعتذر للسنيورة عن التحالف مع الحريري؛ متعللًا بأنه ربما رفض بعض سياسات الحريري مستقبلًا، فكيف سيعارضها وهو محسوب على كتلة الحريري النيابية؟!

فهم الحريري الرسالة ودخل بقائمته دون الحص، والذي ترشح عن مقاعد المعارضة للحريريفي بيروت وفازبها، وعلى الرغم من فوزه الساحق كان على الحريري إرضاء حافظ الأسد، عندما بدأ مشاوراته لتشكيل الحكومة الجديدة بالرغم من يقينه أن الأسد لن يتوقف عن إعاقة مسيرته.

ضمت حكومة الحريري الجديدة عددًا أكبر من الوزراء الموالين لسوريا والمعارضين بطبيعة الحال لفكر الحريري الاستقلالي، فكان الدرزي طلال أرسلان الغريم اللدود لوزير الهجرة وليد جنبلاط، وكذلك سليمان فرنجية حفيد الرئيس اللبناني الأسبق، وبعد فترة من الهدوء عاود الأسد إغضاب الحريري عن طريق بشار.

منذ آخر مرة تناقش فيها الحريري وخدام بشأن زيارة بشار لم يكرر الحريري أمر الزيارة على خدام، وبعد فترة فوجئ خدام بما أخبره به الحريري عندما زاره في دمشق.

أخبر الحريري (خدامًا) أنه قادم للتو من عند بشار، اندهش خدام مما سمعه من الحريري وسأله:
كيف كانت الزيارة؟

فَرَدَّ الحريري وقد كسا الحزن وجهه:

"ليتني لم أزره، لقد أحرجني وأهانني في حضور سليمان فرنجية الذي أوغر صدره ضدي."

مازاد من حزن الحريري أنه تحامل على نفسه وزار بشارًا في مكان وضيع ألا وهو شقته التي يملكها في جبل قاسيون ويقضي فيها لياليه الحمراء مع

العاهرات،وزاد حزن الحريري أكثر أنه قام بهذه الزيارة بناءً على نصيحة مستشاره المقرب نهاد المشنوق.

هَدَّأ خدام الحريري وعاتبه بلطف لأنه لم يستمع لنصيحته،وقال له إن توريث حافظ لحكم سوريا لولده أمر لا يخص الحريري، كما لا يخص الأسد توريث الحريري لشركة أوجيه لولده سعد.

أخبر خدام الحريري أيضًا أنه خشي من زيارته لبشار خوفًا من أن يطلب منه توزير ميشيل سماحة والذي كان مخبرًا مخلصًا للنظام السوري،أو أن يلبي طموحات الولد المدلل سليمان فرنجية فيمتطي ظهر الحكومة بأكملها ويحولها لشبكة مخبرين لنظام الأسد،وطمأن الحريري صديقه أنه تلقى مناعةً ضد بشار بعد المقابلة الأخيرة.

في ديسمبر 1996م،عُقِدَ أول مؤتمر دولي لمساعدة لبنان بمقر وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن،مَثَّلَ فيه الحريري لبنان إضافةً لممثلي منظمات دولية ومؤسسات تجارية في أكثر من ثلاثين بلدًا،وتَعَهَّدَت البلدان المشاركة في المؤتمر بتقديم المساعدة المالية والتقنية للبنان.

حل عام 1997 مالذي كان عامًا اقتصاديًا صعبًا للحريري؛ ففيه ارتفع عجز الموازنة إلى مستويات قياسية؛ فهرع الحريري ليطلب المساعدة،وفي يونيو من نفس العام زار رئيس البنك الدولي لبنان متعهدًا بدفع ستة مليارات

ومائة مليون دولار كمساعدة للبنان من البنك ومن مؤسسة التمويل الدولي خلال أربع سنوات، شريطة أن يقلل لبنان من عجز موازنته خلال العام المالي القديم.

دعا الحريري لعقد مؤتمر اقتصادي صيف 1997م؛ لمناقشة الوضع الاقتصادي تمهيدًا لتنفيذ توصيات الجهات المانحة، وذلك لإجراء مراجعة شاملة للإجراءات الاقتصادية، استمر لثلاثة أيام وخرج بعدة توصيات.

رَكَّزَ المؤتمر في توصياته على وضع آليات لسد العجز في الميزانية وإدارة أفضل للنفقات لزيادة العوائد المالية، كما أوصى المؤتمر بتأسيس منظمة برأس مال قدره خمسون ألف ليرة يشترك فيها البنك المركزي ومؤسسة القروض المصرفية اللبنانيان بالإضافة إلى عدد من البنوك التجارية؛ وذلك لمنح القروض الميسرة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

في سبتمبر 1997م، طرح الحريري في مناقشاته داخل مجلس الوزراء الحصول على مليار دولار، مشتملًا بذلك على مبلغ كبير لوزارة المُهَجَّرين، لكن مع عرض الأمر على مجلس النواب اللبناني رُفِضَ طلب الحريري؛ نظرًا لتسرب تقارير حول فساد وزير المُهَجَّرين وليد جنبلاط، الذي كان يستولي على نسبة كبيرة من أموال الوزارة ويضعها في حسابه المصرفي، وبعد جهد جهيد حَلَّت المملكة العربية السعودية مشكلة الحريري بوضع منحة قيمتها ستمائة مليون دولار حَسَّنَت كثيرًا من

الاقتصـاد اللبنـاني، ومَكَّنَـت الحريـري مـن الحصـول علـى القـرض الدوليلإعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني.

بعد فترة من السكون عاد الأسد لمشاغبة الحريري، وبالتحديد في أواخر ديسمبر1997م، حيث كان الحريري حاضرًا المؤتمر الإسلاميفي طهران، وبرفقته وزير خارجيته فارس بويز،وكذلك حضر الأسد ومعه عدد من أركان نظامه كان بينهم صهره وقائد الحرس الجمهوري عدنان مخلوف.

تَعَمَّد مخلوف إهانة الحريري خلال وجود وزير خارجيته برفقته في طريقهما إلى صالة الاستقبال، حيث تجتمع الوفود المشاركة في المؤتمر،فنادى مخلوف على بويز بصوت عالٍ قائلًا:
"أنت يا بطل،أنت رمز الشجاعة."

وقف بويز مشدوهًا لما سمعه من مخلوف في حين واصل الحريري طريقه،سحب مخلوف بويز وقَبَّلَه وهَنَّأَه على ثباته في وجه الحريري،ثم أشار إلى الحريربالذي دخلة صالة الاستقبال قائلًافي غضب:

"هذا الحقيريشتري النظام من حولي،لقد اشترى خدامًا والشهابي، وأصبح غازي كنعان كلبه."

ما إن أفاق بويز من دهشته حتى تَهَرَّب من كلام مخلوف وقال له: إن مشاكله مع الحريري مختلفة عن مشاكل علوي نظام الأسد معه، فخلافه مع الأسد سياسي وليس طائفيًا كما هو الحال مع مخلوف وزمرته.

بداية عام 1998م، أرسل الأسد رسالةً جديدةً للحريري كان رئيس الجمهورية أحد أطرافها، ففي الثلاثين من يناير 1998م قاد الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام الأسبق لحزب الله تَمَرُّدًا ضد تصرفات الحزب المدعوم من سوريا وإيران والمحمي من الدولة اللبنانية عُرِفَ باسم ثورة الجياع، ووقع على إثرها تصادم بين الجيش اللبناني والطفيلي وأنصاره أفضى إلى مقتل ضابط بالجيش اللبناني إثر محاولة الجيش اقتحام حسينية عين بورضاي حيث مقر اعتصام الطفيلي.

وجد إلياس الهراوي ورفيق الحريري فرصةً ذهبيةً للقضاء على آمال إميل لحود في تَوَلّي الرئاسة عبر تشويه شعبيته في الأوساط الشعبية اللبنانية، فَأَصْدَرَ الهراوي أمرًا للحود باقتحام الحسينية مجددًا واعتقال الطفيلي حيًا أو ميتًا، لكن وزير الدفاع الماكر فهم مأرب الهراوي وقرر أن يُفَوِّت الفرصة عليه.

اتصل لحود بحكمت الشهابي تمامًا كما فعل منذ سبع سنوات، وكما فعل الشهابي منذ سبع سنوات اتصل بلحود وأبلغه أن الطفيلي مواطن سوري ستتولى سوريا أمره، ولا داعي لاختلاق مشكلات لا طائل من ورائها.

شعر الحريري بالمرارة بعدما رَجَّح حافظ الأسد كفة لحود على حسابه على الرغم من المكاسب الجمة التي ربحها الأسد وعصابته من وراء الحريري ومشاريعه، وحتى يتجاوز صدمته رَكَّز الحريري على استكمال مشروعه في بناء مطار بيروت الجديد، والذي اتُّفِقَ على تسميته بمطار رفيق الحريري.

ما إن أفاق الحريري من صدمة لحود حتى عاجله حافظ بصدمة ثانية، فسحبفي الأشهر الأولى من عام 1998م إدارة الملف اللبناني من نائبه وصديق الحريري عبد الحليم خدام بعد ما يزيد على عشرين عامًا من إسناده إليه وأسنده لوريثه بشار الأسد.

نتيجة كراهية الأسد الابن للحريري ظهرت معاملته الجافة كما أسلفنا في هذا الفصل، واستغل حملته ضد الفساد في سوريا للترويج لقدومه رئيسًا من ناحية، ومن ناحية ثانية تَخَلَّص من المُقَرَّبين من الحريري؛ ليضعف نفوذ الرجل في سوريا ويُشَوِّه صورته.

في ذلك العام أيضًا عَيَّنَضابط المخابرات العلوي الكاره للسنة محمد ناصيف نائبًا لإدارة الأمن العام في سوريا؛ ليشكل تهديدًا جديدًا لكل من له علاقة ولو سطحية مع الحريري؛ ليُؤَزِّم وضع رئيس الوزراء اللبناني.

حشر بشار الحريري في الزاوية أكثر فأكثر عندما عَيَّن بهجت سليمان الناقم على السُّنَّة هو الآخر وعراب سياسات بشار رئيسًا لشعبة الأمن الداخلي في سوريا التي تُمْلِي الأوامر على نظيرتها في لبنان.

زاد بشار أيضًا من صلاحيات رستم غزالة رئيس جهاز الاستطلاع العسكري السوري في لبنان على حساب غازي كنعان، بالرغم من تَرَؤُّس الأخير لغزالة، لكن لا مراعاة لأية اعتبارات عند الأسد الصغير إذا تعلق الأمر بتقويض نفوذ الحريري وإزاحته.

زاد موقف الحريري حرجًا مع إعلان دمشق استقالة رئيس الأركان حكمت الشهابي من منصبه أو بالأحرى إقالته، وقد يتساءل متسائل:

لِمَ لَمْ يكتف بشار بتهميش الشهابي كما فعل مع خدام، خاصةً أن الاثنين من أصدقاء الحريري؟

السبب راجع إلى رفض الشهابي لقاء بشار لعدم وجود صفة رسمية له في نظام الأسد الأب، وكان الشهابي أيضًا يحتقر بشارًا لانحرافاته الأخلاقية، علاوةً على تصريح الشهابي للمقربين منه ذات مرة أن هذا الولد غبي (يعني بشارًا) وسيطيح بكل ما بناه أبوه.

وصل كلام الشهابي لبشار بعدما تسرب لبهجت سليمان الذي انتهز الفرصة ليوغر صدره ضد الحريري كما أوغره ضد الشهابي، وكان بشار

واثقًا مما يفعل،حيث وافق حافظ على طلب وريثه التخلص من أركان النظام ذوي العلاقات القوية مع الحريري،ولم يتوقف بشار عند هذا الحد بل سعى لتشويه الحريري مجددًا عبر الشهابي هذه المرة.

أمر بشار بهجت سليمان وزمرته في جريدتي الحياة والشرق الأوسط اللندنيتين إضافةً لمراسلة إذاعة لندن في دمشق نشر وإذاعة أخبار عن فساد حكمت الشهابي وأولاده وأموالهم التي جمعوها بطرق غير مشروعة وصفقاتهم التي حسموها بالرشاوى.

لم يكن لدى الشهابي القدرة للدفاع عن نفسه خاصةً بعدما تدهورت صحته ودخل مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت ليكون تحت الملاحظة،استفز هذا الأمر عبد الحليم خدام الذي ذهب لحافظ وقال له:

"لا يصح ما يفعله بشار مع أبي حازم."

غضب الأسد الأب مما سمعه من نائبه،فليس معنى إزاحة حلفاء الحريري- وخاصةً إذا كانوا من المقربين للأسد- أن يتم تشويههم وكشف المستور عنهم،فقبل أن يكون ذلك إدانةً لهم سيكون إدانةً لرأس النظام الذي يعلم الجميع ألا شيء يتم في سوريا ولبنان من وراء ظهره.

أمر حافظ بشار بإيقاف الحملة ضد الشهابي فتوقفت،وعقب خروج الشهابي من مشفاه في بيروت استقبله رفيق الحريري في بيته بقريطم

ليقضي فترة النقاهة قبل أن يغادر إلى وجهته القادمة والتيحددها في الولايات المتحدة حيث يعيش نجله الدبلوماسي.

دعم بشار أيضًا وصول لحود للرئاسة نكايةً في الحريري، حيث رأى في قائد الجيش أداةً فَعَّالةً سيستخدمها مستقبلًا لإزاحة الحريري من الساحة السياسية والتخلص من خطره على الوصاية السورية على لبنان، وكان حافظ يوافق ابنه الرأي.

وكي يظهر بمظهر الرئيس الشاب الديمقراطي، التقى بشار في دمشق مع رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سليم الحص في دمشق، حيث تناولا الغداء في مطعم نادى الشرق بالعاصمة السورية، وفي تمثيلية رديئة ومعدة سلفًا طلب الأسد الصغير من الحص أن يقترح اسمًا لرئيس الجمهورية فَرَشَّح له أحد اللحودين:

إميل أو نسيب لحود.

أُهِيل التراب فيما بعد على اقتراح الحص مع اقتراب نهاية ولاية إلياس الهراوي، حيث وجب على الأسد تأكيد سيطرته على الوضع في لبنان، وخلال اجتماع جمعه بالرئيس اللبناني المنتهية ولايته في الخامس من أكتوبر 1998م أعلن الأسد أن لحود هو رئيس لبنان القادم.

كان الأمر مستفزًا لشريحة غير قليلة من اللبنانيين السياسيين وعامة الشعب على حد سواء؛ فقد أثبت الأسد أنه ليس من يختار رئيس لبنان فحسب، بل ينتخبه نيابةً عن نواب الشعب الذين تحولوا إلى موظفين لدى نظام دمشق،وما زاد من حنق اللبنانيين أن لحود لم يكن قد أعلن ترشحه للرئاسة عندما قال حافظ ما قاله.

الخامس عشر من أكتوبر 1998م، التأم مجلس النواب اللبناني باستثناء عشرة نواب يمثلون كتلة وليد جنبلاط النيابية الذين قاطعوا الجلسة احتجاجًا على المهزلة التي ستجري دون محاولة من أحد لإيقافها،وقد كان حدس جنبلاط في محله.

من أصل مائة وثمانية عشر نائبًا اجتمعوا -وبحضور نبيه بري عضو مجلس النواب- حصل إميل لحود على جميع أصوات المقترعين في كوميديا سوداء أدمت قلب الحريري الذي كان لسان حاله يقول:

البقاء لله في الديمقراطية اللبنانية، فلم يَعُد لبنان الذي يتباهى بديمقراطيته يختلف كثيرًا عن دول العالم الثالث التي يفوز فيها الرئيس بتسعة وتسعين وتسعة أعشار من مائة في المائة.

وحتى تكتمل الفضيحة، ألقى لحود خطابًا بمناسبة بدء ولايته أقسم فيه على الالتزام بحكم القانون، وتَعَهَّد باجتثاث الفساد من جذوره، وواعدًا

بحملة مناهضة للفساد مماثلة لتلك التي يقوم بها بشار الأسد في سوريا،وفي فقرة مهينة تَضَمَّنَهَا الخطاب امتدح لحود رئيس سوريا المستقبلي ووصفه بـ"القوة التي دفعت به إلى الحكم!"

في أيِّ عرف دبلوماسي يكون ما قاله لحود كارثةً محققةً؛ فأي قانون يتحدث عنه رئيس لبنان الحادي عشر وهو من وصل للحكم بمخالفة القانون؟! اللهم إلا إذا كان يقصد قانون حافظ الأسد،فيكون ساعتها صادقًا فيما قال.

وأي فساد تعهد لحود بمكافحته وأرباب نعمته في دمشق هم من أشاعوا الفساد في لبنان حتى ضاق اللبنانيون ذرعًا ببلادهم وهجروه إلى أوروبا والولايات المتحدة بعدما امتص الأسد وعصابته أقواتهم؟!

أما الفضيحة التي لا محل لها من الإعراب فهي الفقرة الأخيرة من خطابه، والتي بَيَّنَت رغمًا عنه حقيقة الدور الذي أنيط به،فكيف لرئيس دولة مستقلة ذات سيادة أن يتباهى أن من أوصله للحكم كان رئيس دولة أخرى -أو بالأحرى الرئيس المستقبلي-إلا إذا كان يعترف بأنه موظف بدرجة رئيس جمهورية؟!

وجد الحريري أن قصر بعبدا لن يتسع له ومخلب القط السوري الذي رأى فيه حافظ الأسد الماروني،وعقد الحريري العزم على ألا يتولى رئاسة

الوزراء طالما بقي لحود في بعبدا، إلا إذا تَخَلَّى عن وضع العراقيل أمامه إرضاءً لطاغية دمشق.

كان حافظ الأسد يشاطر الحريري رغبته في الابتعاد عن المشهد السياسي اللبناني،لذا لم يتدخل لرأب الصدع بين لحود والحريري إلا من باب رفع العتب، إضافةً إلى رغبته منح بشار ثقةً وثقلًا سياسيين يعينانه على رئاسة سوريا من بعده، خاصةً مع تدهور وضعه الصحي،وأتت الرياح بما تشتهيه سفن بشار الأسد.

كَشَّر لحود ورفاقه من الموالين لسوريا عن أنيابهم أمام الحريريمنذ اللحظة الأولى،فافتعلوا أزمةً حول تفسير المادة الثالثة والخمسين من الدستور اللبناني حول فقرة منها تختص حول ماهية إلزامية الاستشارات النيابية:

هل هي ملزمة بإجرائها أم ملزمة بنتائجها؟

اختلف النواب فيما بينهم،فمنهم من رأى أنها ملزمة بالإجراءات والنتائج،ومنهم من رأى أنها ملزمة بالإجراء وليست ملزمةً بالنتائج،بمعنى احتفاظ رئيس الجمهورية بحقه في تكليف رئيس الوزراء.

جاءت الاستشارات النيابية في السادس والعشرين من نوفمبر1998م لتطلق رصاصة الرحمة على أي جهد لرأب الصدع بين الحريري

ولحود، حيث امتنع العديد من النواب عن تسمية الحريري تاركين حرية الاختيار للحود، ومع ذلك رجحت كفة الحريري بأغلبية ضئيلة.

وصلت الأنباء للحريري بعدما هاتفه نبيه بري بطلب من لحود، وكان أول ما طلب الحريري معرفته من بري عند لقائه به وبلحود هو معرفة عدد الأصوات التي حصل عليها، وهنا استغرب بري وقال باستنكار:

وماذا يهم؟ المهم أنك نلت الأكثرية، لكن الحريري أصر، فطلب بري من مدير عام رئاسة الجمهورية محمود عثمان إطلاعه على محضر الاستشارات، وما إن رآه الحريري حتى صاح في غضب:

"هناك خطأ ما.. هذه النتيجة غير معقولة.. ثم ما هذه البدعة التي تُسَمَّى تفويضًا؟."!

مجددًا طلب بري من محمود عثمان أن يُطْلِعَ الحريري على محضر الاستشارات التي أجراها الحريري قبل ثلاث سنوات في عهد إلياس الهراوي خلال إحدى تعديلاته الوزارية، حيث كان الهراوي مفوضًا بعدد من النواب.

عند تلك النقطة وَجَّهَ الحريري كلامه إلى لحود قائلًا:

"لقد حصلت يا فخامة الرئيس على مائة وثمانية عشر صوتًا، ولا يصح أن يحصل رئيس الوزراء على أقل مما حصل عليه رئيس الجمهورية."

رَدَّ لحـود عليـه رَدًّا منطقيًـا لكنـه أراد أن يحرجـه، ومـن خلالـه يحملـه المسئولية عن إفشال التعاون بينهما، فقال له:

"أنت حصلت على ما يقارب ثلثي الأصوات بعد ست سنوات قضيتها في الحكم وهذا شيء جيد، لو استفتى النواب على وجودى بعد ستة أشهر من وجودى في الرئاسة سأكون سعيدًا جدًا لو حصلت على ما حصلت عليه أنت الآن."

كرر الحريري كلامه وزاد عليه بالقول:
"إن التفويض مخالف للدستور، ويجب أن تُعَاد الاستشارات."

طلب لحود من الحريري الذهاب لبيته في قريطم وأخذ قسط من الراحة، لكن لحود كان يحاول حتى اللحظة الأخيرة الحصول على موافقة الحريري.

طلب لحود من بري الاتصال بالحريري والإلحاح عليه بقبول نتائج الاستشارات؛ لأن لحود "راغب في التعامل معه بكل صدق"، لكن بري اصطدم مجددًا بتشبث الحريري برأيه، فطلب منه بري تفسيرًا منطقيًا لهذا التعنت.

علل الحريري موقفه بأن أعضاء مجلس النواب ملزمون بتسمية رئيس الوزراء أيًّا كان شخصه وفقًا لدستور لبنان ما بعد الطائف،واعتبر أن تركهم القرار بيد لحود بصفته رئيس الجمهورية خرق دستوري.

ما زاد من الألم في نفس الحريري-رغم كونه متوقعًا- هو امتناع سليم الحص ابن طائفته عن تسميته رئيسًا للوزراء،حيث أعلن الحص أنه لم يُسَمِّ "مُرَشَّحًا مُعَيَّنًا" لرئاسة الوزراء؛لأنه لا يرى شخصًا معينًا يستحق شغل هذا المنصب؛ إضافةً إلى أنه سيناقض نفسه إذا سَمَّى الحريري وهو من معارضيه في البرلمان.

فهم الحريري الرسالة الآتية من بشار الأسد،فالحريري بالنسبة لوريث سوريا هو الخطر السُّنّيّ المحدق الذي يهدد عرش أسرة الأسد العلوية الحاكمة،خاصةً مع تَعَاظُم شعبية الحريري وثقله السياسي في لبنان وسوريا؛ بما يعطي الغالبية السنية في سوريا بارقة أمل في إزاحة النظام الأَسَدِيّ الاستبداديالذي جثم على صدورهم قرابة ثلاثة عقود.

السابع والعشرون من نوفمبر1998م،التقى لحود رفيق الحريري الساعة الرابعة بعد الظهر بقصر بعبدا في لقاء استمر لنصف ساعة لم يَسِر على ما يُرَام، خرج الحريري بعده دون الإدلاء بأية تصريحات،وفَجَّرَالحريري أولى أزماته مع لحود عقب يومين من هذا اللقاء.

في تصريح أدلى به الحريري لوكالتي إم بى سي وسي إن إن في التاسع والعشرين من نوفمبر، أعلن أنه في لقائه الأخير مع رئيس الجمهورية اعتذر عن قبول تشكيل الحكومة؛ لأن ما جرى خلال الاستشارات النيابية من تفويض واحد وثلاثين نائبًا لرئيس الجمهورية -وأعاد الحريري التأكيد مجددًا على ذلك- خرق دستوري.

وزاد الحريري من تحديه للحود بإدلائه بتصريح صحفيفي نفس اليوم لوكالة رويترز،صباح اليوم التالي نشرت جريدة النهارتسريبًا حول مقترح ينوي الحريري التقدم به لسليم الحص حول النواب المفوضين لرئيس الجمهورية.

نص اقتراح الحريريعلى اعتبارهؤلاء النواب إما ممتنعين عن التصويت أو أن أصواتهم ملغاة لمخالفتهم الدستور بالتصويت موافقةً أورفضًا لاسم هذا الوزير أوذاك.

في نفس اليوم رد لحود اللطمة للحريري وأعلن أنه غيرمعني بما يطرحه رئيس الوزراء المنتهية ولايته،وأعلن كذلك قبوله اعتذاررفيق الحريري عن تشكيل الحكومة،وطلب إجراء استشاراتٍ نيابيةً جديدةً ليُسَمَّى رئيس الحكومة البديل.

صباح الثلاثين من نوفمبر 1998م، التقى لحود الحريري بناءً على طلب الأخير في القصر الرئاسي، وبدأ الحريري الحوار سائلًا لحود:

هل صحيح ما سمعته من إذاعة صوت لبنان من أنك قبلت اعتذاري؟

فَرَدَّ لحود على الفور:

"أنت اتهمتني بمخالفة الدستور، وأعلنت أمام وسائل الإعلام رفض نتائج الاستشارات، وبالتالي اعتذرت عن رئاسة الوزراء."

فسأله الحريري:
بمن تفكر الآن؟

فَرَدَّ لحود:
"سليم الحص."

أجابه الحريري في ثقة:
"استمع إلى نصيحتي واصرف النظر عنه؛ فكل الذين تعاملوا معه قبلك لم يتحملوه، إنه عنيد مُتَصَلِّب الرأي."

بَيْدَ أن لحود ألقى كلام الحريري وراء ظهره، وطلب من نبيه بري إبلاغ الحص بقراره، وبالطبع كان لحود ينفذ الأوامر السورية ولم يكن رأيه

صادرًا من رأسه، فالحص لن يعارض الهيمنة السورية على لبنان في السر أو العلن، ولن يعمل بالتالي على إضعافها كما كان يخطط الحريري.

تَلَقّى سليم الحص اتصالًا هاتفيًا من نبيه بري مساء ذلك اليوم يعلمه فيه أنه ينوي طرح اسمه بدلًا من الحريري، وصدرت الصحف صباح اليوم التالي الأول من ديسمبر 1998م وقد تصدر عناوينها أنباء ترجح تَوَلّي الحص رئاسة الحكومة خلفًا للحريري.

جرت الاستشارات النيابية الجديدة، ونال الحص خمسةً وتسعين صوتًا، فيما امتنعت كتلتا الحريري ووليد جنبلاط النيابيتان عن التصويت على تكليف الحص؛ نكايةً في لحود، لكن شاء الحريري أم أبى أضحى الحص رئيس وزراء لبنان الجديد.

استدعى لحود الحص إلى قصر بعبدا في اليوم التالي ليكلفه رسميًا بتشكيل الحكومة الجديدة، وسيرًا على تقليد سياسي متبع في لبنان يقضي بزيارة رئيس الوزراء الجديد لأسلافه عقب تكليفه زار الحص الحريري، وقال له إنه كان من الأفضل أن يعتبر مَنْ فوض رئيس الجمهورية ممتنعين عن التصويت، لَكِنَّ الحريري رَدَّ عليه مبتسمًا:

"قُضِيَ الأمر."

الثالث من ديسمبر 1998م، عقد رفيق الحريري مؤتمرًا صحفيًا اعتبر فيه أن سليم الحص أخطأ بقبول التكليف الوزاري، ما عنى ضمنًا إصرار الحريري على رأيه بأن ما جرى كان خرقًا للدستور، ولو كان موضعه –أي الحريري- لما قَبِل؛ فالمسألة مسألة مبدأ على حد قوله.

لم يُضِع الحص وقتًا في الرد على الحريري، وانتهز فرصة عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن تشكيل حكومته ليرد على اتهامات الحريري، وروى ما دار بينهما في اليوم السابق، منحيًا باللائمة على الحريري.

كان ما قاله الحص بمثابة النقطة التي أفاضت كأس الخلاف بين الحريري وحلفائه من جهة، وبين الحص ولحود وحلفائهم الموالين لسوريا ومن وراءهم جميعًا حافظ الأسد من ناحية أخرى، فبدأ الحريري يشن عبر صحيفته المستقبل وفضائيته التي تحمل نفس الاسم حملةً شعواء ضد الحص، متهمًا إياه بالتفريط في حقوق سُنَّة لبنان.

تابع حافظ الأسد السجال بين الرجلين، وضاق صدره بمشاغبات الحريري، وبدأ بشار -بأمر من أبيه- يُقَلِّب في سجلاته القديمة عن تهمة باطلة يلصقها بالحريري؛ ليشوه صورته أمام الشارع اللبناني عمومًا والشارع السُّنّيّ على وجه الخصوص، مستخدمًا معزوفته البالية:

العمالة لإسرائيل.

اتُّهِم نهاد المشنوق النائب السُّنّيّ عن تيار المستقبل (كتلة الحريري النيابية) بالعمل جاسوسًا لإسرائيل، وفهم الحريري أن ذلك قرار من الأسدين بخروج المشنوق من الساحة اللبنانية بل ومغادرة لبنان بأكمله، وبالفعل غادر المشنوق لبنان إلى فرنسا أواخر نوفمبر 1998م، لكن ذلك لم يوقف سيل التشويه المُوَجَّه للحريري.

منحت المخابرات العسكرية السورية الضوء الأخضر للنائب المسيحي الموالي لسوريا نجاح واكيم لنشر كتاب تحت مسمى الأيادي السود، الذي ادَّعَى واكيم على صفحاته وجود فساد مالي طال الحريري ومعاونيه خلال رئاسة رفيق الحريري للحكومة.

لم يُنْكِر الحريري وجود فساد في لبنان، ولم ينف وجود قصور في عمل حكومته، لَكِن أن يصل الحد إلى اتهامه بالفساد فهذا ما لا يمكنه السكوت عنه؛ فالفساد في لبنان كان عنوانه نظام الأسد وأتباعه، وليس معنى أن الحريري سايرهم في رغباتهم لينفذ مشاريعه لخدمة الاقتصاد اللبناني أن يكون فاسدًا مثلهم.

ولم تجد اتهامات الأسد الباطلة لرجل لبنان القوي أصداءً في الشارع اللبناني؛ فالجميع يتذكر الحريري بالخير، خاصةً بعدما افتتح في أوائل نوفمبر 1998م المرحلة الأخيرة من تجديد مطار بيروت الذي سُمِّي باسمه

وبدأ يضيق بالركاب الذين سيصل عددهم في وقت لاحق إلى ستة ملايين سنويًا مُدِرًّا أموالًا هائلةً على الخزينة اللبنانية.

لم تَفُت هاتان الضربتان الموجعتان في عضد الحريري، الذي أصر على فضح حقيقة توجهات حكومة الحص التي أرادت تصفيته سياسيًا وإعادة لبنان إلى حظيرة الوصاية السورية بصورة أسوأ من ذي قبل، واستمر الحريريفي توجيه النقد اللاذع لحكومة الحص والنظام السوري من ورائها.

الرابع عشر من ديسمبر 1998م، ألقى سليم الحص بيانه الوزاري في مجلس النواب تمهيدًا لتنال الحكومة الثقة، وإحقاقًا للحق فقد كان البيان الوزاري تصفيةً لحسابات لحود وبشار الأسد مع الحريري أكثر منه توضيحًا للنهج الذي ستسير عليه حكومة الحص خلال توليها المسئولية، وقد تَوَقَّع الحريري ذلك فآثر الغياب عن جلسة تلاوة البيان التي وصفها لاحقًا بأنها تصفية حسابات كيدية.

تَفَرَّغ البيان الوزاري (المزعوم) للنبش في سلبيات حكومة الحريري، خاصةً بعد التركيز على الدَّيْن العام الذي تركه الحريري وراءه، وفي رسالة قُصِدَ منها إظهار العين الحمراء للحريري أعلن الحص في بيانه الوزارية الحكومة اتخاذ قرارين فور توليها مهامها:

الأول:إلغاء ما أطلق عليه الحص"بدعة الترويكا في الحكم"،وقصد بذلك المحاصصة الثلاثية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، والسؤال الذي وجب على كل عاقل طرحه بعد سماع هذا الكلام:

هل علم النظام السوري الذي وافق على هذه البدعة بأمرها مؤخرًا؟أم أنه أصبح بدعةً كما أصبح الحريري فاسدًا بين عشية وضحاها؟

الثاني:معالجة ما أسماه الحص"الاختلالات الاقتصادية والمالية"عبر معالجة وضع خزينة الدولة ومستوى المديونية،وتَبَنّى مبدأ التقشف بدعوى وقف النزف المالي الحادث نتيجة سياسات حكومة الحريري.

نَصَّ البيان الوزاري كذلك على دعم التحالف القومي مع سوريا ودعم المقاومة،أي أن البيان باختصاررَسَّخ القطيعة مع سياسات الحريري وأعاد لبنان لحظيرة الطاعة السورية بشكل أكبر من ذي قبل، ومنح حزب الله ورقة التوت ليستربها تصرفاته الطائفية العدائية التي طالما صدعت رأس رفيق الحريري وأعاقت مسيرته.

كان البيان الوزاري باختصارعقابًا وتقريعًا قاسيين للحريري، ونسخةً أخرى من خطاب القسم الذي ألقاه لحود، وإعلان حرب على سياسات الحريري،وتَأَكَّد هذا الأمرفي الاجتماع الأول لحكومة الحص.

عقد الحص الاجتماع الأول لحكومته في الحادي والعشرين من ديسمبر 1998م،وكان أول قرار اتخذه مجلس الوزراء هو السماح بتنظيم المظاهرات بذريعة حرية التعبير، بعد أن حظر الحريري ذلك الأمر قبل سنوات خمس.

ثاني قرارات حكومة الحص كان إعادة النظر في المراسيم الصادرة عن حكومة الحريري الخاصة بالقنوات التليفزيونية والفضائية،ووضع دراسة جديدة حول ملف الإعلام في لبنان،وهدف الحص من وراء هذا الإجراء إلى منح التراخيص مجددًا للقنوات التي أغلقها الحريري لتعاود نشاطها الهدام في نقده.

انتقد الحص الحريري فيما يخص تعيينات الوزراء في حكومته، متهمًا إياه بمحاباة البعض على حساب الصالح العام،لكن الحص تجاهل أن هذا حدث في حكومته ليس من خلاله ولكن من خلال إميل لحود الذي وَزَّرَ بعض أقاربه وعلى رأسهم ميشيل المر وزير البلديات،وهذا هو الفرق بين الحريري والحص ومن ورائه لحود:

فالحريري عندما جامل في تعييناته كان لتسيير عجلة البلاد المتوقفة لا لتصفية الحسابات كما فعل الحص.

وفي ضربة جديدة ومدروسة وُجِّهَت للحريري،أعلن الحص عن الإرث الاقتصادي الذي خلفته حكومة الحريري،حيث وصل عجز الموازنة إلى ما

يربو على ثلاثمائة مليار ليرة لبنانية، ووصل الدين العام إلى خمسة وعشرين تريليون ليرة، وحَمَّلَ الحص ذلك لما أسماه "فساد الإدارة في العهد السابق."

أصدر الحص أيضًا قرارًا بإنشاء مقر لمجلس الوزراء في المبنى الإداري الذي كانت تشغله الجامعة اللبنانية، واستغل حزب الله شن إسرائيل لهجوم على مقر إذاعة المستضعفين التابعة له ليرد بقصف مستوطنات شمال فلسطين المحتلة.

وتدخلت فرنسا التي فهمت مقصد الحزب من إشعال الأوضاع لتقويض ما بناه الحريري، وعملت على تهدئة الأجواء عبر وزير خارجيتها أوبير فيدرين، وخلال سؤال طرحه صحفي على الحص في اليوم الأخير من 1998م حول أولويات حكومته في العام الجديد رد الحص:

"إصلاح الإدارة وعجز الموازنة."

ونفى الحص أن يكون هدفه من وراء ذلك الانتقام من أحد، لكن تطبيق القانون هو هدفه الأول والأخير، مشددًا على أن مبدأ عفا الله عما سلف لا مكان له مع المخالفين الذين سيحقق معهم ويُحَاسَبون متى ثبتت إدانتهم.

كانت رسائل الانتقام السورية التي تخرج من الحص يقابلها حملات نقد لاذعة من وسائل إعلام الحريري، وعقب أن قدم حسن شلق وزير الدولة

لشئون الإصلاح الإداري تقريرًا حول المخالفات الإدارية والمؤسساتية في عهد رفيق الحريريصدر قرار بإعفاء ثلاثة عشر مديرًا عامًا، إضافةً إلى إنهاء خدمة ستة رؤساء لمجالس إدارات مؤسسات مختلفة.

لم يكن ذلك كل شيء؛ ففي تصريح له نشرته صحيفة النهار أعلن حسن شلق أن قرارات الإعفاء هذه تشكل الدفعة الأولى من إجراءات الإصلاح في الإدارات والمؤسسات،وهناك دفعات أخرى في الطريق.

السادس من يناير 1999م،التقى حافظ الأسد سليم الحص في دمشق تحت عنوان مناقشة الوضع الداخليفي لبنان وآثار العدوان الإسرائيليعلى الجنوب، وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين حسبما أدلى الرجلان خلال المؤتمر الصحفيالذي أعقب الاجتماع،لكن هل هذا ما نوقش فعلًا خلف الأبواب المغلقة؟

هذا ما سنكشفه في السطور التالية.

دعا الحص في نفس اليوم عقب عودته إلى بيروت لحضور حفل إفطار رمضاني نظمته دار رعاية الأيتام الإسلامية وكان رفيق الحريري بين الحضور،وعقب انتهاء الإفطار وجدها الحص فرصةً ليرد سهام النقد الموجهة إليه إلى صدر الحريري.

ألقى الحص كلمةً أدان فيها حملات النقد الموجهة ضد حكومته، معتبرًاهذا افتراءً لا يقبله، محذرًا من أن ذلك يهدد السلم الأهليفي لبنان،واعتبر أن قرارات الإعفاء الأخيرة إنما هي وفاء للمبادئ التي قام عليها لبنان.

بمجرد أن انتهى الحص من إلقاء كلمته انتحى به الحريري جانبًا ووجه له العتاب قائلًا:
"ليس من الطبيعي أن يتحول الإصلاح المرجو إلى مجال للإساءة إلى أشخاص الناس وكرامتهم."

اعتبر الحريري أن هذه الحملات استهدفت السُّنَّة الفاعلين ولم يقصد العدد على الإطلاق، حيث إنه من أصل ثلاثة وعشرين أقيلوا كان عدد السُّنَّة المقالين خمسةً، لكن عملهم لا يستطيع غيرهم أن يقوم به؛ مما يوجه ضربةً قاصمةً لجهود الحريريفي الخلاص من التبعية لسوريا.

وافق وليد جنبلاط الزعيم الدرزي الحريري على رأيه، معتبرًاأن سياسة الانتقاء والانتقام التي تمارسها الحكومة تعطي تَصَوُّرًا عما سيؤول إليه الحال في قادم الأيام،وعقب أسبوع أكد الحص صدق نبوءة جنبلاط.

الثالث عشر من يناير1999م،أصدر مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية قرارًا جديدًا بإعفاءأربعة مدراء عامين من مناصبهم بناءً على

قـرار قدمـه حسـن شـلق حـول المخالفـات التي ارْتُكِبَـت خـلال تـوليهم المسئولية في مقابل تعيين اثني عشر مديرًا جديدًا موالين لسوريا.

ضَيَّقَ الحص على الحريري كذلك بتشكيله لجنةً للإصلاح الإداري تَرَأَّسَهَا هو إلى جانب حسن شلق، إلى جانب رئيسي مجلس الخدمة المدنية ورئيس هيئة التفتيش المركزي، وكانت مهمتها المعلنة متابعة سير مراحل المعاملات لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، لَكِنَّ مهمتها الخفية كانت التضييق على مَنْ بقيمن رجال الحريريفي مؤسسات الدولة.

اشتدت حملة الحريري الإعلامية على الحص عقب هذا القرار إلى الحد الذي دفع الحص للرد عليها في حوار متلفزوليس على شكل بيان كما اعتاد، كان ذلك في لقاء أجرته معه فضائية إم تيفي اللبنانية في الرابع والعشرين من يناير 1999م.

نفى الحصفي حواره أن يكون قد خذل سُنَّة لبنان أو أحبطهم كما يتردد في بعض وسائل الإعلام "يقصد تلك التابعةللحريري"، وأن هذه الحملة لن تثنيه عن مواصلة مهامه، وفي نفس اليوم -وبناءً على تعليمات سورية للحود والحص- فَجَّرَوزير الداخلية والبلديات ميشيل المر فضيحةً جديدةً لحكومة الحريري.

أعلن المر في مؤتمر تطوير العمل البلدي واللامركزية الذي عُقِد في مبنى الأونيسكو ببيروت أنه لا يعرف مصير أربعين في المائة من مبلغ تريليون ومائتي مليار ليرة خصصت لتطوير البلديات اللبنانية، صُرِف ستون بالمائة منها على بلدية بيروت، ومنذ توليه الوزارة لم يستطع حل ذلك اللغز، بما يعنى ضمنًا مسئولية حكومة رفيق الحريري عنها.

رد فؤاد السنيورة وزير المالية خلال حقبة الحريري على اتهام المر في اليوم التالي خلال تصريح أدلى به لجريدة النهار جاء فيه:

أُجْرِي بين عامي 1993 و1996م قطع حساب أقره مجلس النواب، وأُجْرِي قطع حساب ثان عن عام 1997م وتم ذلك في وجود ميشيل المر وبموافقته بحسب كلام السنيورة على الشكل التالي:

خمس وسبعون في المائة من الأموال تُوْضَع في الصندوق البلدي المستقل، ويُنْفَق منها على مشاريع جميع البلديات وليس بيروت فقط، ما يظهر كذب ادعاءات المر، أما نسبة الخمسة والعشرين في المائة الباقية فتُوضَع في حساب بمصرف لبنان يحولها الوزير المختص لكل بلدية حسب حصتها.

رفعت حكومة الحص أمر مخالفات البلديات للنيابة العامة، فَشَنَّ الحريري حملةً إعلاميةً جديدةً ضد الحص ولحود تَأَذَّى منها لحود كثيرًا، حتى إنه اضطر للإدلاء بتصريح لصحيفة النهار اعتبر فيه أن هذه

الحملات تستهدف إيجاد شرخ في السلطة التنفيذية عبر تشويه الحص، لكنه أكد في الوقت ذاته أنها لن تحقق مآربها.

في نفس اليوم صدر تصريح عن الحص أكد فيه أن العصمة ليست من خصال البشر، وأن صدره لا يضيق بأي معارضة بَنَّاءَة؛ لأنها تستهدف مصلحة الوطن، معتبرًا الحملات التي يشنها رفيق الحريري تزويرًا للحقائق، خاصةً أن ما سماه "المال السياسي" في عهد الحريري أفسد الحياة السياسية.

الثالث من فبراير 1999م، عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية والتي استهلها إميل لحود بكلمة انتقد فيها حملات الحريري ضمنًا، معتبرًا أنها "خلطت الأمور على المواطن" وأن أهدافها مشبوهة، وأن الحكومة مستهدفة بالإسقاط هي ورئاسة الجمهورية من هذه الحملة، عبر الإيحاء للناس أن المشكلة فيها بينما هي في الحقيقة موروثة من عهد الحريري.

عاقبت حكومة الحص الحريري وحلفاءه بإعادة تفعيل قانون الإثراء غير المشروع الذي هدف في المقام الأول لتشويه عهد الحريري عن طريق محاكمة بعض الوزراء الذين تغافل الحريري عن مكاسبهم الحرام؛ إرضاءً لحافظ الأسد، وحتى لا يتعطل عمل حكومته أي مرغم أخاك لا بطل، بينما كان ما أُعْلِنَ هو حماية المال العام من الاختلاس على أيدي اللصوص.

وفي حيلة أخرى استهدفت سد أفق العمل أمام الحريري، أحالت حكومة الحص عدة قوانين كقانوني الخصخصة وإعادة النظر في بعض المشاريع لمجلس النواب ليُقِرَّها، وهدف الحص من وراء القانون الثانيتعقيد عمل شركة سوليدير المملوكة للحريريفي وسط بيروت بحجة "تسهيل قيامها بمشروعاتها."

في المقابل، استعان إميل لحود بعدد من ضباط الجيش المقربين منه لإدارة بعض شئون رئاسة الجمهورية؛ بذريعة متابعة القضايا المقدمة من مكتب الشكاوى الملحق بالرئاسة، لكن ثبت كذب ذلك الادعاء عندما عُيِّنَ ضابط في وزارة الخارجية يحاسب موظفي الوزارة على كل شاردة وواردة، فهل أصبحت وزارة الخارجية من ضمن القضايا التي يشكو منها المواطنون؟!

تلقف الحريري ذلك الإجراء وزاد من نقده للحص معتبرًا ذلك الأمر عسكرةً للإدارة؛ فَرَدَّ عليه الحص بأن ما يفعله-أيالحريري- إنما يهدف لدق إسفين بين رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية.

اتهمه الحص كذلك بالسعي لإزاحة الحكومة ليحل محلها، معتبرًا أن ذلك لن يحدث تحت أي ظرف، خاصةً مع تنظيم المعارضين لها مظاهرات كل يوم أربعاء (موعد انعقاد مجلس الوزراء الأسبوعي) للمطالبة باستقالة الحكومة التي لم يلمس المواطنون أي تَحَسُّن في عهدها.

كان الحريري واثقًامن أن الظروف الاقتصادية لن تمكن حكومة الحص من الاستمرار لفترة طويلة، فإجراءاتها على الأرض تسبب ضررًا جسيمًا للاقتصاد، وتطبق القانون بانتقائية للخلاص من الحريري رغم كل إنجازاته،وجاءت أزمة مزارعي البقاع لتؤكد رأيالحريري.

تذمر مزارعو البقاع من تهريب المنتجات الزراعية السورية للأراضي اللبنانية لتسبب حرجًا للحص، فقد نافست المنتجات السورية نظيرتها اللبنانية لرخص ثمنها وتسببت بخسائر كبيرة للمزارعين،وكان على الحص أن يحفظ ماء وجهه أمام مواطنيه ولا يغضب الوصي السوري في نفس الوقت.

هاتف الحص حافظًاالأسد ليبلغه بقنبلة احتجاج المزارعين الموقوتة،وكان الأسد عند حسن ظن الحص حيث أوقف دخول المنتجات الزراعية السورية للبنان لفترة حيث نسي المزارعون الأمر، وما إن تَيَقَّن من ذلك حتى أعطى أوامره بأن تعود الأمور إلى ما كانت عليه.

زادت الانتقادات الموجهة لحكومة الحص حتى من خصوم الحريري،فَصَرَّح عمر كرامي بأن على حكومة الحص أن تتنحى إذا كانت غير قادرة على الاضطلاع بمسئولياتها؛ حتى لا توقع رئاسة الجمهورية في حرج،وهو نفس المأخذ الذي أخذه النائب نسيب لحود على الحص عقب زيارة قام بها للسراي الحكوميفي الثالث عشر من فبراير1999م.

رد الحص على ادعاءات كرامي ولحود من خلال بيان أصدره في الرابع عشر من فبراير 1999م، اعْتُبِر نوعًا من النقد الذاتي لأداء الحكومة خلال الفترة الماضية، حيث اعتبر الحص أن تعثر أداء الحكومة عائد لأمرين:

الأول: عدم استكمال عمليات الإصلاح الإداري.

الثاني: الإخفاق في تعيين بعض الوزراء خلال تشكيل الحكومة.

وانتقد الحص الحساب القاسي الذي نالته حكومته على ما وقعت فيه من أخطاء خلال سعيها "لإصلاح الإدارة" في الوقت الذي غُفِرَت فيه أخطاء مماثلة للحكومات السابقة، ونفى اتهامات من أسماهم أصحاب الحملات المغرضة بهيمنة رئيس الجمهورية على عمل الحكومة، معتبرًا أن أصحاب هذه الحملات إنما أرادوا الإيقاع بين رئاسة الجمهورية والحكومة من جهة، والنَّيْل من شخص رئيس الوزراء من جهة أخرى.

وفيما يخص اعتماد الحكومة على قوى سياسية بعينها، أنحى الحص باللائمة على ما أسماه "المال المُوَظَّف" الذي لم يترك شاردةً ولا واردةً من أفعال الحكومة إلا حاسبها عليها، واختتم الحص بيانه بالتأكيد على أن حكومته ورثت تركةً ثقيلةً لا يمكن إصلاحها في عدة شهور أو حتى سنة، وأن الحكومة بناءً على ما تقدم ستعيد النظر في سياساتها وتتحمل مسئولياتها كاملةً.

رغم الكلام المنمق الذي حمله البيان في طياته، إلا أنه كان نقدًا مبطنًالرفيق الحريري بتكرار عبارات المال الموظف والحملات المغرضة، وفي مناورة ذكية من الحص فَجَّر مفاجأةً خلال لقائه إميل لحود في قصر بعبدا.

الخامس عشر من فبراير 1999م، أعلم الحص لحود خلال لقائهما الذي استمر ساعتين استعداده للتنحي عن رئاسة الحكومة، لكن لحود رفض مناقشة هذا الأمر، وطلب من الحص ألا يفكر فيه حتى مجرد تفكير، مُثَمِّنًافي الوقت نفسه البيانالذي أصدره الحص بالأمس.

ناقش الرجلان بعدها الثغرات التي اعترت قرارات الإصلاح الإداريوالتعيينات، وأكد لحود للحص استعداده لاستدراك ما حدث ودعم الخطوات التي يراها الحص مناسبةًلتجاوز هذه المشكلة التي وجهت سهام النقد لرئيس الحكومة.

عقب نهاية اللقاء، صرح الحص لوسائل الإعلام أنه ولحود على اتفاق في كل الملفات التي ناقشاها معًا، وتَلَقّى الحص مكالماتٍ من ساسة أعربوا فيها عن تفهمهم وتأييدهم للموقف الصادر عنه.

السابع عشر من فبراير 1999م، تَرَأَّس لحود جلسة الحكومة التي استهلها بكلمة انتقد فيها الحريريضمنًا، معتبرًا أن الحملات المغرضة التي استهدفت

الحكومة منطلقة من خلفيات هادفة؛ للتغطية على الأعباء الإدارية والاقتصادية التي خلفتها الحكومة السابقة للحكومة الحالية.

ذهب لحود في مهاجمته للحريري أبعد من ذلك،فَصَرَّح بأن الحكومة الحالية تسعى جاهدةً للخير العام ووقعت في أخطاء غير مقصودة، على العكس من الحكومات السابقة التي تعمدت-على حد قوله- ارتكاب الخطأ وكان الصواب استثناءًفي سلوكها.

استكملت حكومة الحص في هذه الجلسة مسلسل اجتثاث عهد الحريري،وطُلِب من رئيس الرقابة الإدارية الاستمرار في عمليات الإصلاح الإداري مع رفع التقارير الدورية لرئاسة مجلس الوزراء،وفي اليوم التاليكان الحريري على موعد مع فخ جديد نُصِبَ بإحكام من حكومة الحص.

أعلن وزير البلديات ميشيل المر خلال لقائه الأسبوعي مع نواب البرلمان في الثامن عشر من فبراير 1999م أن هناك قضية إهدار مال عام تنتظر وزير المالية الأسبق فؤاد السنيورة،حيث إن مبلغ واحد وخمسين مليون دولار دُفِعَ لشركة حرق نفايات إيطالية دون إدراجها في المصروفات الرسمية للحكومة.

دافع السنيورة عن نفسه معلنًا أن هذا المبلغ لم يُدْرَج في مصروفات الحكومة بناءً على قرار بالتسوية صدر من مجلس الوزراء، لكن المرصَعَّد الموضوع في صورة بلاغ للنيابة العامة اللبنانية.

الرابع من مارس 1999م، أُلْقِي القبض على وزير النفط الأسبق شاهي برصوميان بتهمة الفساد المالي خلال عقد صفقات استيراد النفط وبيع النفط على أنه رواسب نفطية؛ ليحقق أرباحًا وُضِعَت في حسابه الشخصيّ.

أبدى الحريري غضبه من هذه الإجراءات، وصَرَّح بأن المحاكمة سياسية بامتياز، وجاء الرد على تصريحاته من المدعي العام التمييزي عدنان عضوم في السابع من مارس 1999م، والذي نشرت صحيفة الأنوار رده الذي ورد فيه:

"لسنا فيمعرض محاكمة عهود سابقة، القضاء يحكم بحسب الملفات المعروضة أمامه، ولا يمكنه إصدار أحكام خارج هذه الملفات."

لم يَنْطَلِ ذلك الهراء على الحريري؛ فالقضاء كما كل المؤسسات في لبنان يديرها نظام الأسد لمصلحته، وتحريك دعاوى كهذه ضد وزراء في حكومات الحريري رآه الحريري تشويهًا لصورته من ناحية، ومن ناحية أخرى تمهد لمحاكمة الحريري إذا ما ارتأى طاغية دمشق ذلك.

رَحَّب سليم الحص بالقرار مُعَبِّرًا عن احترامه لقرارات القضاء اللبناني، نافيًا أن تكون المحاكمات سياسيةً لأشخاص بعينهم أو لعهد بأكمله كما صَرَّح الحريري، وأعلن أيضًا أن الحكومة لا تتدخل في عمل القضاء.

بعد قرابة شهر من هذه الواقعة، وخلال احتفاله بالذكرى الثانية والعشرين لاغتيال أبيه في السادس عشر من مارس 1999م، انتقد وليد جنبلاط في كلمته تصرفات حكومة الحص، معتبرًا أن الحملة الحالية التي تنظمها الحكومة ظاهرها الإصلاح وباطنها تصفية الحسابات.

واعتبر جنبلاط كذلك أن ما أسماه "المحاكمات الإعلامية" التي تسبق المحاكمات القضائية تعيد للأذهان محاكم التفتيش في القرون الوسطى، ونَبَّه إلى أن ذلك الأمر يشكل مدخلًا لخنق الحريات وقد ينقلب السحر على الساحر، مشددًا على أنه لا أحد يعترض على محاربة الفساد لكن في ظل أجواء ديمقراطية لا في وجود سيطرة لأجهزة القمع والتقارير الأمنية التي تسيطر على تصرفات البعض.

لم يلق الحص بالًا لتصريحات جنبلاط، وتَرَأَّس في اليوم التالي جلسة مجلس الوزراء لمناقشة وضع ميزانية 1999م والتي كان من المفترض أن توضع خلال عهد حكومة الحريري، معلنًا أنها ستتضمن بنودًا ستسبب حالةً من السخط الشعبي على الحكومة لكن للضرورة أحكام.

غادر الحص مساء ذلك اليوم إلى الإمارات للقاء المسئولين هناك،وعقب مغادرته صدرت تصريحات من رفيق الحريري ناقدة -كالعادة- قرارات حكومة الحص، معتبرًا أنها خلال شهرين من توليها المسئولية لم تحقق إنجازًا ملموسًا،كما اعتبر أداءها قد جانبه الصواب غير مرة،وانتهز الحص لقاءً صحفيًا في اليوم التالي ليرد للحريري الصاع صاعين.

رد الحص على الحريري قائلًا:

"إذا كان الحريري ينتقد أخطاءنا فذلك دليل على أننا نعمل،لقد تعرضت حكومتي لسيل من الانتقادات لم تتعرض له أية حكومة أخرى.يطلبون من حكومتي أن تفعل العجائب خلال شهرين،فماذا فعلت حكومة الحريري خلال شهرين من حكمها عام 1992؟لاشيء سوى إطلاق وعد الربيع،وجاء ربيع وراءه ربيع ولم يتحقق الوعد."

أنحى الحص باللائمة على الحريريفيما خص موازنة 1999م،معتبرًا أن الحكومة كانت ستضطلع بما هو أكثر أهميةً لو أن حكومة الحريريوضعت الموازنة قبل تقديم استقالتها.

زادت الأمور سوءًا عقب عودة الحص من زيارة الإمارات،ففي اجتماعها الأول أعادت حكومة الحص النظر في قانون الإثراء غير المشروع الذي

وُضِعَ سابقًافي الأدراج بأمر من حافظ الأسد، ليخرج منها اليوم ويُحَال إلى مجلس النواب ليُصَادَق عليه ويُوضَع موضع التطبيق.

من باب الخداع أُدْخِلَت على القانون بعض التعديلات الطفيفة؛ ليُصَوَّر على أنه قانون لمكافحةالفساد،لَكِنَّه صُمِّمَ خصيصًا للي ذراع الحريري وعقابه على تفكيره في الخروج من سجن وصاية الأسد.

أما مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعيالذي تَبَنَّاه الحريري وأرغمته العقبات السورية على تجميده فقد خرج إلى النور،وكان الهدف أيضًا هو إظهارالحريري بمظهر المفرط في المصالح الوطنية،ووُضِعَت كذلك خطة خمسية-عقب الحصول على المباركة السورية بالطبع- للإنماء والإعمار روعيت فيها المناطق الأقل نموًا وخُصِّص لهذه الخطة مليارودولار.

الثلاثون من مارس 1999م،تَسَلَّم مجلس الوزراء تقرير ديوان المحاسبات المتعلق بإنفاق أموال البلديات الواقع في ثلاثمائة صفحة، والذي أرفق به ملخص قوامه ثلاث صفحات حَمَّلَ فيه وزير المالية الأسبق فؤاد السنيورة مسئولية إهدار المائة مليارو المائة والثلاثين مليون ليرة موضع البلاغ.

ناقش الحص الأمير مع رئيس الجمهورية الذي اتفق معه في ضرورة إحالة الأمر برمته للنيابة العامة هذا أولًا،أما الأمر الثانيالذي اتفقا عليه فهو

التدقيق في الصفقات التي عقدت خلال الثلاث سنوات المنصرمة في كل من:

مجلس الإنماء والإعمار، مجلس تنفيذ المشروعات الإنشائية، مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى ببيروت، مجلس الجنوب، صندوق المهجرين، مؤسسة تشجيع الاستثمار، وأخيرًا شركة أوجيه المملوكة لرفيق الحريري.

هاجم الحريري الحص مجددًا معتبرًا هذه الحملة الشعواء تستهدف عهده وشخصه في آن واحد، وزاد من يقينه دخول نبيه بري الذي لا يتحرك سوى بتوجيهات دمشق على خط الأزمة، وكأنه لا يعلم أن الضوء الأخضر لوقوع هذه الجرائم المالية منح من حافظ الأسد وإعلانه أنه في انتظار قرار مجلس الوزراء حول ذلك الأمر.

وقد وجهت صحيفة النهار العريقة سؤالًا للحص حول صحة ادعاءات الحريري، نفى الحص جملةً وتفصيلًا أن يكون البحث في مخالفات البلديات المالية مستهدف به الحريري أو عهده أو أي شخص من الدائرة المقربة منه، واعتبر الحص أن ذلك الادعاء يسيء إلى مجلس الوزراء ويضرب نزاهته في مقتل.

لم تهدئ تصريحات الحص الضجة المثارة حول البلاغ المقدم ضد السنيورة، خاصةً مع اشتداد حملة الحريري ضد الحكومة،فأدلى المدعى العام التمييزي عدنان عضوم بدلوهفي ذلك الأمر بقوله:

"إن القضاء صالح للفصل في القضية ما لم يأخذ مجلس النواب زمام المبادرة."

وعلى طريقة يكاد المريب يقول خذوني،أدلى الحص في الخامس من أبريل 1999م بتصريح علق فيه على استمرار الجدل حول قضية أموال البلديات، فَنَّدَ فيه الانتقادات الموجهة إلى حكومته؛ ليُظْهِر-بحسب اعتقاده- بطلان ادعاءات الدوافع السياسية لفتح ذلك الملف،وأورد الحص أربعة أدلة ليبرئ فيها ساحته:

الدليل الأول كان قيام حكومته بواجبها في مسألة تُعَدُّ من صلب اختصاصها وهي حماية أموال الشعب،فَعَقِبَ أن قَدَّم هذا التقريرللحكومة وجب عليه -أي الحص- اتخاذ الإجراءات اللازمة وإلا اعْتُبِرَمخلًافي القيام بواجباته.

الدليل الثاني كان أن ديوان المحاسبة ليس جهةً منوط بها تقديم تقارير سياسية،بل يصدرتقارير قانونيةً حول المخالفات المالية.

الدليل الثالث كان أن الحكومة أحالت ملفًا ماليًا للتحقيق ولم تُحِل أشخاصًا بعينهم حتى تُتَّهَم بتسييس الواقعة.

الدليل الرابع كان أن الحكومة كانت مجرد وسيط بين ديوان المحاسبة والنيابة العامة،ومن يتهمونها اليوم بتصفية الحسابات السياسية إنما يفعلون ذلك لإحساسهم بالضلوع في هذه المخالفة وخوفهم من عواقب المحاسبة.

نَحَّى الحص مشكلة فؤاد السنيورة جانبًا، وناقشت الحكومة في اليوم التالي البنود النهائية لإقرار موازنة 1999م،ويا لحظ الحص العاثر إذ أن عجز الموازنة وصل إلى أربعين واثنين من عشرة في المائة أي أقل من النصف بقليل، وحتى يجد الحص حلًاازداد الخرق اتساعًا.

فرض جورج قرم وزير المالية -بعد استشارة الحص-رسومًا وضرائب جديدةً كان أضخمها على الوقود؛ ونتيجةً لذلك ارتفع سعر صفيحة البنزين من ألفين وخمسمائة ليرة إلى اثني عشر ألف وخمسمائة أي خمسة أمثال سعرها السابق، ثم يتهمون الحريري بالفساد والفشل!

مع ذلك الفشل الذريع لحكومة الحص مع الهجوم المستمر من الحريري عليها،وجد حافظ الأسد أنه بحاجة إلى هدنة مع الحريري حتى لا يفلت الزمام من بين يديه، ولذا أرسل في طلب لقاء الحريري.

غادر الحريري إلى دمشق في العاشر من أبريل 1999م، وبدا التغير واضحًا على لهجته لكل ذي بصيرة عقب عودته إلى بيروت؛ حيث شَدَّدَ على ضرورة توفير أجواء للتهدئة، وأعطى توجيهاته لفضائية وصحيفة المستقبل المملوكتين له بإيقاف الهجوم على الحص وحكومته، وأبلغ نواب كتلته البرلمانية بعبارات صريحة:

"إذا كان لديكم تصريحات تصعيدية فاسحبوها."

لم يصدر هذا الموقف عن الحريري من فراغ، فقد تَلَقَّى الرجل تطميناتٍ من أسد دمشق المريض حول دور سيلعبه لبث الروح في الاقتصاد اللبناني الذي تدهور عقب تولى الحص المسئولية وظهرت البشائر خلال إقرار الموازنة، ولن يعيد الأمور إلى نصابها سوى اقتصادي مقتدر، وهو ما ينطبق على الحريري.

وكي ينقذ الحص ما يمكن إنقاذه، ألحق بمشروع الموازنة بعد إحالته لمجلس النواب لجنةً عُرِفَت بلجنة التصحيح المالي بهدف تخفيض العواقب الوخيمة جراء عجز الموازنة -وبالتحديد الدين العام- خلال خمس سنوات مقبلة، وعقب الموافقة على خطة لجنة التصحيح المالي أقر مجلس الوزراء الموازنة في ثوبها الجديد، لكن ردات الفعل الجماهيرية كانت على النقيض من رد الفعل الحكومي.

نَظَّم الاتحاد العمالي العام تظاهرةً أمام مجلس الوزراء في الحادى والعشرين من أبريل 1999م، خلال عقد الحكومة اجتماعها الأسبوعي برئاسة إميل لحود اعتراضًا على زيادة أسعار الوقود؛ ما منح الحريري أملًا في لعب دور من جديد على الساحة السياسية اللبنانية، ومرةً أخرى تسبب الحص بتنفيذه للتعليمات السورية في إثارة حفيظة اللبنانيين الناقمين أصلًا على وصاية الأسد على بلادهم.

التاسع والعشرون من يوليو 1999م، نشرت صحيفة النهار اللبنانية خبرًا يفيد أن وزير الإعلام أنور الخليل وجه رسالةً للمدعي العام الاستئنافي عبد الله البيطار لملاحقة نقيب المحررين ملحم كرم رئيس جريدة البيرق، وكذلك بول سالم صاحب مجلة ليبانون ريبورت ومديرها المسئول جميل مروة بتهمة نشر أخبار كاذبة.

ولأنه إذا عرف السبب بطل العجب، فقد كانت المجلة والصحيفة قد نشرتا معلومات ومقتطفات من كتاب (من إسرائيل إلى دمشق) الذي أَلَّفَه روبير حاتم ساعد إيلي حبيقة الأيمن خلال الحرب الأهلية عن علاقات إيلي حبيقة بنظام حافظ الأسد وإسرائيل خلال فترة الحرب.

بأوامر من غازي كنعان قدمت البلاغات ضد هاتين المطبوعتين لفضحهما العلاقة المشبوهة بين النظام السوري "المقاوم" وواحد من أشهر عملاء إسرائيل، ووجب إهالة التراب على هذا الكتاب.

بموازاة ذلك،رفع إيلي حبيقة قضية ضد هاتين المطبوعتين،وبدأت كرة ثلج قمع الحريات تتضخم، ووُجِّهَت تهمة خنق الإعلام لحكومة الحص، وصدر بيان مشترك من اتحاد الصحفيين والإعلام يندد بذلك التصرف؛ حتى تراجعت الحكومة عن قرارها،وكان ذلك انتصارًا ثانيًا لمعسكر الحريري.

التاسع عشر من أغسطس 1999م،حَقَّقَ الحريري انتصارًا ثالثًا استفاد منه حافظ الأسد ليسوقه على أنه إنجاز لحكومة الحص،وذلك بعدما تبرع بقطعة أرض بمساحة نصف مليون متر مربع لإنشاء الجامعة اللبنانية السورية،حيث وضع الحريري حجر الأساس بيده وأعلن خلال كلمته إنهاء حالة العداء مع لحود، وحملت الأيام الأخيرة من 1999م وبدايات عام 2000 مبارقة أمل للحريري.